المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة — 500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2043) السنة الثامنة - الاثنين (14) شباط 2011

اليـــوم في المدى

طالباني: لا مبرر لمنع تحالف ستراتيجي مع سوريا

بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في مقر إقامته بالعاصمة السورية دمشق رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري.

ورحب رئيس الوزراء السوري بزيارة رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى سوريا، مؤكدا أن هذا التواصل من شأنه أن يعزز العلاقات الأخوية بين البلدين، وأشار إلى أن المطلوب حاليا تطوير العمل المشترك وإعطاؤه دفعات إلى الأمام.

فيما أكد رئيس الجمهورية إن من المهم أن تتعزز كل المساعي للوصول إلى تحالف ستراتيجي بين البلدين في جميع المجالات، خصوصا أن الكثير من المبررات التي كانت تحول دون الوصول إلى مثل هذا التحالف قد انتفت، وان الاتفاقات الموقعة بين البلدين واللجان المشتركة هي خطوات باتجاه الوصول إلى تحالف ستراتيجي.

وأشار رئيس الوزراء العطري إلى أن الظروف المستجدة في المنطقة تتطلب هي الأخرى العمل بجد من اجل انجاز هذا التحالف وان هذه الظروف تعطي قوة دفع لتطوير جميع أشكال التعاون بين البلدين.

وجرى الحديث في اللقاء حول الإجراءات العملية في مجال الأعمال المشتركة والاستثمار وسرعة إعادة إحياء خط النفط القديم من البصرة إلى بانياس وتأسيس فرق مشتركة بين البلدين لانجاز هذه الأعمال، كما جرت الدعوة من قبل رئيس الوزراء السوري إلى تأسيس شركات مشتركة عراقية – سورية لتنفيذ المشاريع.

منظمات الطفولة: الفارون من المدارس يعيلون ذويهم

عمالة المتسربين تصل درجة "الخطورة" والتربية تقطع التموينية على أسرهم

□ بغداد / داود العلي

في وقت تجمع فيه وسائط حكومية وصحفية أن أغلب اسر التلامذة الهاربين من مقاعد الدراسة تعاني نقصاً فادحاً في الدخول، تفكر وزارة التربية بـ"قطع مواد البطاقة التموينية" عن تلك الأسر. وعلى ما ورد في تقرير صحفي، فأن وزير التربية الجديد محمد تميم أرسل كتابا رسميا إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه بقطع مفردات البطاقة التموينية عن أسر الطلبة المتسربين من مدارسهم وإشراك وزارة التجارة مع المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات لتنفيذ هذا الأمر. بيد أن الوزارة تقول إن هذا الإجراء يعد "الأفضل" في ظل "هذه الظروف السيئة".

في المقابل، فأن ظاهرة تسرب التلاميذ عن المدارس في العراق تفاقمت منذ سنوات بسبب ما يقول خبراء وناشطون مدنيون انه الفقر وفقدان معيل الأسرة.

وكانت وزارة التربية قد أشارت إلى أن نسبة التلاميذ المتسربين والعازفين عن التعليم في العراق كبيرة تصل لدرجة الخطورة، دون إعطاء إحصائيات دقيقة.

المتسربون من المدارس التحقوا، بأعداد كبيرة، في أعمال شاقة لا تتناسب وأعمارهم، وبات معتادا منظر الباعة الصغار في الساحات العامة والطرق والتقاطعات المرورية.

وتقدر منظمات مهتمة بشؤون الطفولة نسبة العاملين في العراق ممن هم دون سن ١٤ بأكثر من ١٥ بالمئة، فيما تؤكد أن أكثر من ٣٠ بالمئة من العوائل العراقية تعيش في مستوى الفقر.

وقال أخصائيون في علم الاجتماع إن نسبة العمالة بين صفوف الأطفال في العراق بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ في العراق منذ حقبة الثمانينيات، مرورا بالحصار الاقتصادي الذي عاشته البلاد في التسعينيات، ووصولا إلى الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣.

بينما تؤشر تقارير دولية أن انشغال أرباب الأسر بالحروب المتواصلة ومقتل الكثير منهم، بالإضافة إلى من حصدته أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية، دفعت بالكثير من الأسر إلى تشغيل أبنائها للحصول على عوائد مادية تعينهم في الحصول على متطلبات حياتهم اليومية في ظل ازدياد أعداد الفقراء وعدم وجود معالجات جدية من قبل الحكومة لمسألة عمالة الأطفال.

وردا على مقترح وزارة التربية، ترى أوساط الرأي العام أن الحل الأفضل لمشكلة التسرب هو تحسين البنى التحتية لقطاع التعليم، إذ لا تزال العديد من المدارس تحت الشروط المطلوبة.

وترى أيضاً أن إعادة هؤلاء إلى مقاعد الدراسة يتطلب حزمة إجراءات تعالج المستويات الهابطة لدخول اسر عراقية فقيرة.

وكانت وكالة أنباء السومرية نيوز قد نقلت عن وليد حسين الناطق باسم وزارة التربية قوله إن وزير التربية الجديد محمد تميم أرسل كتابا رسمي إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه بقطع مفردات التموينية عن أسر الطلبة المتسربين وإشراك وزارة التجارة مع المديريات العامة للتربية لتنفيذ هذا الأمر.

ويرى الناطق أن قانون التعليم الإلزامي الذي مازال نافذا حتى الآن يسمح باتخاذ العديد من الإجراءات التي تجبر الطلبة المتسربين على العودة إلى مقاعد الدراسة.

بغداد تلاحق سرّاق "النفط مقابل الغذاء"

□ متابعة / المدى

أعلن مستشار قانوني لرئيس الوزراء نوري المالكي أن الحكومة تلاحق حالياً أكثر من ١٥٠ شركة أجنبية متهمة بملف الفساد بإطار برنامج النفط مقابل الغذاء.وقال فاضل محمد لوكالة كردستان للأنباء، إن"الحكومة تلاحق حاليا أكثر من ١٥٠ شركة أجنبية قضائياً متهمة بملف الفساد المالي ببرنامج النفط مقابل الغذاء".وأوضح محمد أن "إجراءات الحكومة في هذا الإطار مستمرة وهناك لائحة أخرى بأسماء الشركات الأجنبية سيتم ملاحقتها قضائياً".

يذكر أن العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء بدأ عام ١٩٩٦، وكان يتم تجديده كل ستة أشهر وانتهى في كانون أول عام ٢٠٠٣.

وبلغت عائدات بيع النفط ما قيمته ٢٢,٧ مليار دولار خلال تلك المدة، وكان المبلغ المقرر من قبل مجلس الأمن لشراء مثل هذه المواد هو ١٦,٢ مليار دولار.

وكان مجلس الأمن الدولي قد قرر منتصف كانون الثاني الماضي التصويت بالإجماع على ثلاثة قرارات تتعلق برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وإلغاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كما مدد الحصانة الخاصة بالتعويضات التي كانت مفروضة بموجب البند السابع حتى نهاية حزيران المقبل.

وخضع العراق بعد غزو نظام صدام الكويت عام ١٩٩٠ لسلسلة من إجراءات الأمم المتحدة تضمنت منعه من استيراد المواد الكيماوية والتكنولوجيا النووية التي قد تستخدم في برامج سرية نووية وكيماوية وبيولوجية.

□ التفاصيل ص٣

لقاء المالكي وعلاوي .. إلى إشعار آخر

□ بغداد / المدى

توقعت مصادر عليمة لـ"المدى" إن اللقاء الذي كان من المفترض أن يجمع رئيس الوزراء نوري المالكي برئيس القائمة العراقية إياد علاوي تم إلغاؤه لأسباب غير معروفة.

وكان من المفترض أن يجتمع الطرفان أمس في بغداد مساء لحسم الملفات العالقة على خلفية اتفاق أربيل، وعلى رأسها مجلس السياسات.

يشار إلى أن علاوي اختتم اجتماعا وصف بالايجابي والناجح مع رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بشأن الاتفاق السياسي الثلاثي الموقع من الجانبين ورئيس الوزراء نوري المالكي.

وكان من المفترض أن يعقد بعد عودته من أربيل اجتماعا هو الأول من نوعه منذ شهر ونصف مع المالكي وسط أزمة سياسية عاصفة تسبب بها الفشل في تنفيذ "بعض" الاتفاقات السياسية واتساع التظاهرات المطالبة بإطلاق الحريات العامة في العراق والقضاء على الفساد الإداري والمالي.

منح الثقة لثمان وزراء جدد

البرلمان يختلف في نواب الرئيس ويؤجل التصويت إلى اليوم

□ بغداد / المدى

قررت رئاسة البرلمان تأجيل التصويت على نواب رئيس الجمهورية إلى إشعار آخر بسبب خلافات حول "العدد"، فيما يرجح أن يصوت البرلمان في جلسة اليوم الاثنين على تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية إلى أربعة.

وجاء ذلك بعد منح النواب ثقتهم لثمانية وزراء جدد شغلوا الحقائب الوزارية المدارة بالوكالة.

وقرر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال جلسة أمس الـ٣٢ تأجيل التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي إلى إشعار آخر".

إلى ذلك، شهدت الجلسة التصويت على ثمانية مرشحين لشغل المناصب الوزارية المدارة بالوكالة هم خير الله حسن بابكر عن التحالف الكردستاني لمنصب وزير التجارة، ودخيل قاسم حسون من التحالف الكردستاني لمنصب وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني والنائب عامر الخزاعي من دولة القانون لمنصب وزير الدولة لشؤون المصالحة، والنائبة ابتهال كاصد عن دولة القانون لمنصب وزير الدولة لشؤون المرأة، وجمال البطيخ من القائمة العراقية لمنصب وزير الدولة لشؤون العشائر، وعادل مهودر عن الائتلاف الوطني لمنصب وزير البلديات، ورعد شلال عن العراقية لمنصب وزير الكهرباء، وعبد الصاحب قهرمان عيسى عن التحالف الكردستاني لوزارة دولة، كما شهدت الجلسة انسحاب كتلة دولة القانون بسبب خلافات حول التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي بعد موافقة رئاسة البرلمان على أن يكون التصويت على النواب بشكل منفرد، وانسحاب كتلة الأحرار والقائمة العراقية بعد تأجيل التصويت على نواب رئيس الجمهورية.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد قدم في السابع من شباط الحالي، طلبا لرئاسة البرلمان، يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، واستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب، فيما قدم ثلاثة أسماء لشغل مناصب نواب رئيس الجمهورية وفقا لقانون نواب الرئيس الذي صوت عليه البرلمان خلال الفترة الماضية وهم عادل عبد المهدي عن التحالف الوطني، وطارق الهاشمي عن القائمة العراقية، وخضير الخزاعي عن التحالف الوطني.

محتجو المحافظات يرفعون سقف المطالب:

موصلي يحرق نفسه ودعوات لإقالة حكومة الأنبار والحمدانية

□ متابعة / المدى

أفادت مصادر صحفية من الموصل، أن شابا من المدينة أقدم على حرق نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية.

يأتي ذلك في وقت ارتفع سقف الاحتجاجات على سوء الخدمات وتفشي الفساد ليصل إلى المطالبة بإقالة الحكومات والمجالس المحلية.

وقالت مصادر من أهالي الموصل لوكالة الصحافة المستقلة إن شابا واسمه عبد المنير محمد قام بإحراق نفسه في منزله اليوم بسبب البطالة.

وأضاف أن الشاب يعمل حمالا ويسكن في بيت مع أربعة عوائل أخرى وهو متزوج وعمره ٣١ سنة وعنده ٤ أطفال.

إلى ذلك، لا تزال أغلب الحركات الاحتجاجية تركز على موضوعة الخدمات والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشية، لكن المئات في الناصرية والرمادي والحمدانية دعوا مجالس المحافظات إلى الرحيل لعدم قناعتهم بالأداء.وانطلقت تظاهرة احتجاجية في مركز قضاء الحمدانية بمشاركة العشرات من أبناء القضاء تندد بمستوى الخدمات العامة وتطالب بحل مجلس القضاء.

وقال عضو مجلس قضاء الحمدانية لويس مرقص لوكالة كردستان للأنباء إن "نحو ٥٠ مواطنا من أهالي قرقوش نظموا تظاهرة سلمية احتجاجا على مستوى الخدمات في القضاء". مبيناً أن "ابرز مطالب المتظاهرين كانت تتلخص بتحسين الواقع الخدمي، والمطالبة بإقالة بعض رؤساء الأجهزة الإدارية في القضاء، وإجراء انتخابات جديدة".

وفي الرمادي تظاهر المئات من أبناء مدينة الرمادي، امس الأحد، احتجاجا على المقترحات التي قدمت حول إقامة إقليم فدرالي في المحافظة، فضلا عن انتشار البطالة وسوء الخدمات، مطالبين بإقالة المسؤولين في المحافظة، في حين وعدت الحكومة المحلية بمعالجة المشاكل التي يعاني منها أبناء المحافظة.

وقال أحد منظمي التظاهرة ويدعي تركي عباس الفهداوي إن "التظاهرة، التي شارك فيها أبناء العشائر في المحافظة، وانطلقت من منطقة البو علوان باتجاه المجمع الحكومي بمركز المدينة، تطالب بمعالجة المشاكل التي يعاني منها أبناء المحافظة"، مبينا أن "المسؤولين قدموا وعودهم قبل الانتخابات بمعالجة المشاكل، إلا أنهم لم يحققوا شيئا منها".

اما الناصرية، فقد تظاهر المئات من عمال العقود العاملين في دوائر الكهرباء بمحافظة ذي قار صباح امس مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم.

وتجمع نحو ٥٠٠ منتسب من العاملين في مديرية توزيع كهرباء ذي قار أمام مبنى محافظة ذي قار مطالبين برفع الحيف عنهم وتثبيتهم على الملاك الدائم وفق الأوامر الوزارية السابقة الصادرة بهذا الشأن.

ودعا بيان للمتظاهرين حصلت المدى على نسخة منه وزارة الكهرباء إلى الاستجابة لمطالبهم حفاظا على مصلحة البلاد وتامين الطاقة الكهربائية للمواطنين.

وكانت محافظات كربلاء والنجف و واسط وميسان والبصرة ونينوى والديوانية وكركوك وبابل والأنبار فضلا عن مناطق من العاصمة بغداد شهدت، احتجاجاً على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين، محملين الكتل السياسية مسؤولية تردي واقع الخدمات، فيما طالبوا البرلمان العراقي بالعمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين في الحكومة والقضاء على الفساد الإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، كما احتجوا على نقص مواد البطاقة التموينية.

□ التفاصيل ص٣